أثر الوثيقة الوقفية في الحفاظ على الدور التنموي للأوقاف

عبدالله بن ناصر السدحان

نائب رئيس مجلس الإدارة

مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف - الرياض - المملكة العربية السعودية

المستخلص. تستعرض هذه الورقة أحد الأدوات المهمة في الحفاظ على الدور التنموي للأوقاف، بإتقان صياغة الوثيقة الوقفية التي تُعد بمثابة لائحة تشريعية للوقف، كما أنها بمثابة البوصلة التي تحدد مسار الوقف واتجاهه لعقود قادمة. كما تتناول الورقة الإشكالية القائمة حاليًا في الكثير من الوثائق الوقفية، وهي كتابتها بشكل فردي من قبل الواقف بفكره الفردي ونظراته التي قد تكون محدودة زمنيًا ومكانيًا، ومن هنا فكلما أحكمنا صياغة الوثيقة الوقفية وضبط أركانها الأساسية، استطعنا أن نحفظ الوقف من عوادي الدهر، وظلم بعض التشريعات، وفساد بعض النظائر، أو ممارسات بعض موظفي الأوقاف الجائرة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال فكر جماعي متعدد التخصصات، وذلك عبر مكاتب أهلية أو خيرية مستقلة ذات خبرة: شرعية، وإدارية، وقانونية، واجتماعية، واقتصادية، ولها رؤية استشرافية للمستقبل. إن هذا الأمر يُمثل مطلبًا إصلاحيًا من داخل الكيان الوقفي لاستعادة الدور التنموي للأوقاف، يسير جنبًا إلى جنب مع مطالبة الدول بالتشريعات الحامية، والمطمئنة للواقفين.

الكلمات الدالة: الأوقاف، التنمية الاجتماعية، التنمية الشاملة، الوثيقة الوقفية، النظرة الجماعية، مصارف الوقف، استثمار الوقف.

تصنيف KAUJIE: E22, E23

مدخل

يمكن القول: قد تكون النظم والتشريعات الوقفية جيدة والحماية الحكومية مُتحققة، لكن الوقف في ذاته، ومن داخله هش بسبب هشاشة وثيقته الوقفية، التي أوجدت الفرصة المواتية لضياعه أو تعطيله، أو اندثاره، أو الاستيلاء عليه. ومن هنا كان هذا الطرح الذي ينشد تحقيق التماسك الداخلي للوثيقة الوقفية حتى نُقلل من تأثير العوامل الخارجية، ونضمن استمرار ثمرته لأطول فترة ممكنة، وحتى لا يتسع الموضوع سيكون التركيز على الوضع في المملكة العربية السعودية، مسaire لما يراه الدكتور محمد موفق الأرنؤوط من أن هناك عدد من الدول لديها عدد من المبادرات الجديدة والناجحة في العمل الوقفي ومن تلك الدول المملكة العربية السعودية.

1- المسيرة الوقفية تتطلب النقد الذاتي

لا شك في أن ما ذكره الدكتور محمد موفق الأرنؤوط في بحثه له أثر بارز في إيجاد دور فاعل للأوقاف، من خلال قوة التشريعات الحامية للوقف وتحقيق الاستثمارات الناجحة للأوقاف، وهو طرح علمي، كثيراً ما يتردد في الأدبيات الوقفية، وهناك مؤلفات مخصصة للحديث عنه بتفصيل مطول أحياناً. وهو طرح له وجاهته بالفعل، لكن تواصل الطرق على هذا الباب تسبب في نسيان الأسباب الأخرى لعدم تحقيق الوقف لدوره التنموي المأمول وهو ما تطرحه هذه الورقة وهو بمثابة ممارسة (النقد الذاتي) للوقف، والمقصود آليات تحقيقه وليس الوقف ذاته، وستكون من باب التشخيص لجانب من جوانب القضية محل الدراسة وكما يذكر (غانم، 1419هـ، ص33) أن معظم الدراسات المتعلقة بالأوقاف يغلب عليها الأسلوب الوصفي بعيداً عن المنهج التحليلي وتناول كل دراسة جانباً محدداً من جوانب الموضوع وإشباعه بحثاً لكي تأتي دراسة

يطرح المنتدى تساؤلاً كبيراً وهو كيف نصل إلى (دور فاعل للأوقاف في حياة المجتمعات المسلمة المعاصرة)؛ وقد أجاب الدكتور/ محمد موفق الأرنؤوط على هذا التساؤل عبر عدد من المداخل، بعضها له دور مباشر في تحقيق تلك الأمنية التي يريها كل مسلم، وبعضها تحتل وجهات النظر، فقد ركز على الجانب التشريعي المتمثل في تعديل القوانين بما يُخفف من تدخل الدولة، بالإضافة إلى دعوته للاستثمار الناجح لأصول الأوقاف بخروجها من وزارات الأوقاف، واستعادة الدور الأمثل للأوقاف الذرية.

في هذه الورقة سيتم طرح مدخل جديد يتيح المناخ العلمي رحب الفضاء للمجلة وهيئة تحريرها المشكورة بتشريفي بهذه المشاركة، وكم كان الأنسب أن عنوان المنتدى خلا من كلمة (المعاصرة) فالدور المنتظر للأوقاف يشمل المجتمعات المسلمة المعاصرة، وكذلك القادمة بعد عشرات ومئات السنين، وهذا ما يميز المشروع الوقفي في الحضارة الإسلامية إنه ينساح زماناً ومكاناً، فهناك من الأوقاف ما تطاول به العمر حتى بلغ مئات السنين، وشمل منافعه المجتمع المعاصر للواقف، ومجتمعات عدة تالية لحياة الواقف بقرون، والأمثلة كثيرة في هذا الباب.

بداية يمكن تمثيل الوقف - أي وقف - بالبذرة التي تحتاج إلى بيئة صالحة مناسبة لكي تنمو وتربو بثمارها الخيرة، ويمكن اعتبار أساس بذرة أي وقف ومكونه الأساس هو الوثيقة الوقفية وصياغتها، والبيئة الصالحة هي النظم والتشريعات التي ترعى هذا الوقف وتساعد على نموه، كما هو الشأن في عالم النبات. فكم من بذرة صالحة أفسدتها بيئة غير صالحة، والعكس صحيح فقد توجد بيئة مناسبة، ولكن البذرة في الأساس غير صالحة فلا فائدة تُرجى أو أمل يُنتظر من ثمرتها حينئذ، ولتوضيح ذلك

دون أن يكون هناك أي إشارة في الوثيقة الوقفية لتخصيص نسبة من الربح لتنمية الوقف وتثميته ألا يجعله لقمة سائغة لنظارة فاسدة، وبخاصة إذا كانت النظارة فردية.

إن من الأمور المؤلمة أن الوثيقة الوقفية كانت - وما تزال - تكتب حين تُكتب بشكل فردي وبرؤية فردية، فقد لا تتجاوز تلك النظرة الفردية عشرات سنين قادمة على أقصى تقدير سواء في مصارفه أو إدارته، أو تثميته. إن وجود مثل هذه الوثيقة الوقفية ذات الصياغة غير المحكمة والتي تكون محدودة الرؤية زماناً ومكاناً ومصرفاً لا يمكن تجاهل دورها في تعطيل دور الوقف على المدى البعيد، وتناقص غلته أو ضيق مصارفه غلته مما يجعلها تكون عائقاً في سبيل تحقيق الاستدامة الوقفية، وبخاصة أن عصرنا يتميز بتسارع في التغيرات، والمستجدات مما يترتب عليه تبدل سريع في الاحتياجات كذلك، وقد يكون من حكمة الله في التعاملات الوقفية أن الذي ورد في السنة حول الوقف هو حكم إجمالي عام في أن يحبس أصل الموقوف وتسبيل ثمرته كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتفق عليه⁽¹⁾، "أما تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه فهي جميعاً اجتهادية قياسية للرأي فيها مجال" (الزرقا، 1419هـ، ص19).

أخرى لجانب آخر، وهكذا بحيث تراكم علمي ومعرفي مُنظم حول مختلف جوانب الموضوع مما يسمح بإجراء دراسات تحليلية ومقارنة أكثر تعمقاً.

إن من نافلة القول: إن تناول هذا الجانب من موضوع الدراسة وهو نقد الوقف من الداخل، ليس فيه ثبرة للحكومات وتشريعاتها المُعطلة، أو ممارسات موظفيها الجائرة - أحياناً - تجاه الأوقاف، لكن عين الحكمة تتطلب ضرورة المراجعة الشاملة لمنظومة الوقف بما فيها ممارسات الواقف نفسه خلال صياغة وثيقته الوقفية التي يرى (الهوراني، 2010م، ص240) أنها "بمثابة لائحة تشريعية يلتزم بها ناظر الوقف، ولكن لا يخفى أن إدارة الوقف إذا كانت مقبولة على أساس شرط الواقف في حالة النماذج الوقفية البسيطة فإنها لا تكون كذلك في حالة وجود وقفيات عابرة للبلدان سيما وأن الواقف ليس بالضرورة أن يكون مستوعباً لجانب الإدارة فكرياً وممارسة".

إن الوثيقة الوقفية تعتبر بوصلة للوقف، وهي التي تحدد مساره ومستقبله البعيد جداً، بل يمكن التنبؤ بسهولة بمستقبل أي وقف وديمومته، أو تعطله، أو اندثاره، من خلال صياغة الوثيقة الوقفية له، فقد يكون في ثناياها ما يحقق لها العمر الطويل، وقد يكون في صياغة بعض عباراتها الوثيقة ما يكون بداية نهايته، دون أن يشعر الواقف، فعلى سبيل المثال مُحسن يوقف مدرسة دون رصد أوقاف مُدرة تضمن استمرارها بعد وفاته، ألا يمكن التنبؤ أنها سوف تضمحل بعد وفاة الواقف، أو من يوقف وقفاً مُدراً ولكن لا يحدد نسبة لتنمية الوقف، ألا يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه الوقف بعد عشرات السنين نتيجة استنزاف غلته مع مرور السنين، أو من يُوقف وقفاً ضخماً يدر غلة كبيرة، ومصارف الوقف محدودة جداً، ومن ثم تتوافر مبالغ ضخمة جراء الربح التراكمي بمرور السنين،

(1) حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي يقول فيه: (أصاب عمر بخيبر أرضاً، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضاً، لم أصب مالا قط أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقته بها، فتصدق عمر: أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث، في الفقراء والقريبى، والرقاب، وفي سبيل الله، والضييف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ولا يطعم صديقاً غير متمول فيه) (البخاري، 1421هـ، حديث رقم 2737). و(مسلم، 1421هـ، حديث رقم 4224). واللفظ للبخاري.

2- قوة الوقف من قوة الوثيقة الوقفية

لما بعد عشر أو عشرات السنين، فغالبًا ما تُكتب الوثيقة الوقفية لتُلبى حاجة أنية المجتمع أو لسنوات قادمة بحسب رؤية الواقف.

لقد اجتهد الأولون في صياغة وثائقهم الوقفية، وكانت مليئة لاحتياجاتهم المتغيرة باقتدار وابتكار، لكن المعوق الذي جرى بعد ذلك هو الاستمرار على الصياغات نفسها من حيث النظرة والإدارة والمصارف، وبنفس الترتيب في التعامل مع الوقف إدارةً، ونظرةً، وتحديدًا لمصارف الغلة، ولئن كانت تلك المصارف تُمثل أولوية في حاجات المجتمع آنذاك، إلا أن الحاجة قد تلاشت بعد أن حققت المطلوب منها تلك الفترة، إضافةً إلى أن شكل النظرة وغياب البعد الاستثماري عن فائض الغلة أدى إلى تراكم الغلال لسنوات وسنوات، ومكمن الخطورة هنا أن نواتج ضعف صياغة الوثيقة الوقفية أدى إلى صورة ذهنية سلبية عن الأوقاف بعمومها، مما أدى بدوره إلى انحصار الأوقاف ومصارفها في مجالات ضيقة لتستمر الدورة في حركة مؤثرة ومتأثرة في جميع مراحلها بجميع مراحلها كما في هذا الشكل:

تُعد الوثيقة الوقفية وطريقة صياغتها هي المكون الأساس الذي يُحدد مسار الوقف لعقود طويلة، وذلك بما تتضمنه من تفاصيل وخطوات إجرائية في طريقة النظرة، والإدارة، والاستثمار وصرف الغلة، لذا يمكن قياس الوقف وقوته وصموده في مواجهة عوادي الدهر وظلم بعض التشريعات من خلال قوة صياغة الوثيقة الوقفية وإحكامها، ولكن مما يؤخذ على العديد من الوثائق الوقفية الضعف البنائي لها بعدم وضوح العبارات أحيانًا، أو تركها بعض العبارات للاحتتمالات أو عدم تكامل أركان الوثيقة الوقفية ابتداءً لذا لا عجب أن تكون معاناة بعض الأوقاف من داخلها قبل أن تواجه التشريعات الحكومية أو فساد النظرة هذا إن لم يكن بعض الوثائق الوقفية تساعد على وجود النظرة الفاسدين، وذلك بسبب ضعف الصياغة وهشاشتها في الترتيبية الإدارية والتنظيمية وغياب الحوكمة للتعامل مع الوقف، وعدم تحوطها للمستقبل؛ فالوثائق الوقفية بشكل عام تذكر عادة الموقوف والمصارف والناظر كأركان أساسية للوقف، لكن دونما نظر

شكل (1) آثار الصياغة الضعيفة للوثيقة الوقفية على الصورة الذهنية عن الوقف

المصدر: من إعداد الباحث

الحصر: (دلو للمسجد، أو سراج، أو بئر للمسجد، ومسقاة، أو إصلاح السور الذي يحيط بالبلدة والمقاصير التي كانت تمثل أبراج الحراسة حولها، وأوقاف لإعتاق العبيد والإماء... الخ) والكثير من هذه الأوقاف مهملاً أو تعطل أو اندثر أو في الطريق إليه.

لذا فإن التعامل الفقهي مع مصارف الأوقاف القديمة - وهي بالآلاف - تمثل عائقاً حقيقياً لتحقيق الاستفادة منها في وقتنا الحاضر، وبطبيعة الحال فهي الآن معطلة شكلاً ومضموناً بسبب نوعية المصارف التي كان الواقفون يجعلونها مصرفاً لأوقافهم ومن ذلك على سبيل المثال لا

3- إحكام الوثيقة الوقفية تُمثل السياج الأمن له

تُعد الصياغة الجيدة للوثيقة الوقفية بمثابة الحوامي الشرعية والقانونية للوقف ذاته، ومن هنا لا بد أن تحتوي على تفاصيل كثيرة في الأركان الأساسية للوقف من حيث تحديد النظارة وشكلها (فردية، جماعية) وكيفية عمل تلك النظارة وآلية تتابع النظارة لعقود طويلة بحيث تكون بشكل سلس وغير معطل للوقف، وما هو مخول للنظارة، لتقليل الرجوع إلى جهات أخرى خارج دائرة الوقف ونظارته وإدارته التنفيذية، فعلى سبيل المثال، أحد الأوقاف المحلية في المملكة تعطل عدة شهور لعدم قدرة إدارته التنفيذية فتح حساب في البنك، لأن صك الوقفية لم يُذكر فيه أن من صلاحيات الناظر فتح حساب للبنك، مما استدعى الرجوع للقاضي ليأذن بذلك بعد دورة إدارية أخذت كل تلك الفترة والتعطل. قد تبدو مثل هذه الأمور يسيرة لكنها قد تغيب عن غير صاحب الخبرة في كتابة الوثيقة الوقفية، كما يجب أن تُحدد نسبة الاستثمار من ريع الوقف، ومجالاته، وكم يوزع من الغلة، وكيف يوزع، مع وضع مرونة تتيح للنظارة وللإدارة التنفيذية التحرك في حدود المعقول دونما وجود حاجة لأخذ موافقة جهة ما أو استئذان مرجع آخر غير نظارة الوقف.

إن الصياغة الجيدة للوثيقة الوقفية تؤدي بالضرورة إلى عدد من الملامح المستقبلية لشكل أي وقف وذلك بعد توفيق الله عز وجل، ومن ذلك ضمان استمراره لأطول فترة ممكنة، وتوسعه، وتنميته، وزيادة عدد المستفيدين منه وعدم تعطله، أو وصوله لمرحلة الاندثار القسري، أو الاندثار الطوعي.

إن الوصول بالوثيقة الوقفية لتكون سياجاً حامياً للوقف في وجه عوادي الزمن، وفساد النظارة الفردية، والخلل في التشريعات - أحياناً - يمكن أن يتم بالصياغة

المحكمة للوثيقة الوقفية عبر خبر أو خبراء في المجال وليس من قبل الواقف بمفرده، وبعد ذلك تكون إدارة الوقف والإشراف عليه من خلال نظارة جماعية وحبك منظومة الدورة الإدارية وحوكمتها، وتحقيق الشفافية فيها، للوصول إلى مأسسة حقيقية للعمل الوقفي تجاري المسيرة الإدارية العالمية، فضلاً عن "الاستقرار الإداري والمالي للمؤسسة الوقفية باتباع نظم العمل (سياسات وقواعد وإجراءات)، إضافة إلى الالتزام بمنظومة من القيم والمبادئ التي تميز الأداء الإداري للمؤسسة الوقفية، والقدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية لأموال الأوقاف إلى حدها الأمثل لتعظيم إيرادات المؤسسة الوقفية لأجل الوفاء بالتزاماتها" (الحنين، 2018م، ص 369).

4- واقع الوثائق الوقفية الحديثة في المملكة العربية السعودية

يلاحظ في كثير من الوثائق الوقفية الحديثة في المملكة العربية السعودية، غلبة نوع واحد من المصارف على بقية حاجيات المجتمع، فلا يمكن أن يغيب عن الراسد تركيز المصارف في مجالات محددة. ففي تقرير حديث صدر عن لجنة الأوقاف في غرفة الشرقية (2018م)، تمّ فيه دراسة عينة من الوثائق الوقفية الموثقة عام (1437هـ) من خلال المكاتب الأهلية المتخصصة في الأوقاف، وبلغ عدد تلك الوثائق التي تمّ تحليلها (569) صكاً وقفياً في كل من: مدينة الرياض، والمدينة المنورة، والدمام⁽²⁾، حيثُ رصد التقرير التوجه الصرفي للأوقاف أكثر من (30) ثلاثين مصرفاً،

(2) التقرير يتحدث عن العامين (1437هـ/1438هـ) ولكن تمّ الاقتصار على نتائج العام (1437هـ)، كون وجود بيانات مفقودة في صكوك العام (1438هـ) مما أثر على نتائج بعض الجداول، وعلى كل حال هذا العمل أول تقرير من نوعه على مستوى المملكة العربية السعودية، ويمكن اعتباره إلى حد ما ممثل لبقية مناطق المملكة.

وقد اجتهدت وصنفتها بحسب المجالات الرئيسية على النحو الموضح في الجدول رقم (1).

جدول (1) التوزيع النوعي للمصارف الوقفية في الوثائق الوقفية

المصرف	%	تفصيل المصارف في المجالات
المجال الشرعي	70.7%	أضاحي، وأوجه بر عام، ودعم حلقات تحفيظ القرآن، وبناء المساجد، وإفطار صائمين والمساعدة على الحج والعمرة، وتجهيز الموتى.
المجال الاجتماعي	14.3%	كفالة الأيتام، وإعانة زواج، ومساعدة الجمعيات وصناديق عائلية.
المجال التعليمي	9.3%	نشر العلم الشرعي والدعوة إلى الله، وبناء المدارس، ودعم البحوث والدراسات.
حفر الآبار	2.9%	ويشمل حفر البئر وتوصيل الماء للمحتاجين بالصهاريج.
المجال الطبي	1.4%	تأمين أجهزة طبية، وغالبًا ما تكون لمراكز غسيل الكلى.
المجال الإعلامي	1%	دعم القنوات الفضائية والإعلام.
المجال الاقتصادي	0.4%	تقديم القروض الحسنة، وسداد ديون عن المعسرين.
المجموع	100%	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات "تقرير لجنة الأوقاف بغرفة الشرقية (2018م)، ص 60

شكل (2) التوزيع النوعي لمصارف الأوقاف في المملكة العربية السعودية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول (1)

إلى أوجه البر، ودعم حلقات تحفيظ القرآن، وبناء المساجد، وإفطار صائمين والمساعدة على أداء الحج والعمرة، وتجهيز الموتى، وهذا ما انتهى إليه التقرير الأولي للهيئة العامة للأوقاف، حيث أشار (النمري، 2016م) إلى تركيز مصارف الأوقاف المسجلة لدى الهيئة العامة للأوقاف بشكل عام

من الواضح غلبة المصارف الشرعية على بقية المصارف التنموية الأخرى، حيث بلغت (70.7%)، وتتمثل هذه المصارف في: ذبح أضاحي للمؤقف أو والديه وهذا المصرف بمفرده (ذبح الأضاحي) استحوذ على (19.5%) من جملة المصارف الوقفية كلها وليس الشرعية فحسب، بالإضافة

وتنمية الوقف بحسب وجهة نظر الناظر، فغلتها تكفي كل المصارف التي عناها الواقف بوقفه، بل تزيد، أو لأنه لا يوجد نص صريح في الوثيقة الوقفية يسمح بالاستثمار من فائض الغلة، وهذا ما يُشير له (الزبد، 1420هـ، ج 2، ص 1483) وقد كان من كبار المسؤولين عن الأوقاف في المملكة العربية السعودية بقوله: "إن بعض الأوقاف يزيد ريعها على ما شرطه الواقف، ويتحرج بعض المسؤولين - النظار- في التصرف بفائض الأوقاف وصرفه في غير ما شرطه الواقف، مع أنه قد نص بعض العلماء على أن فائض الوقف يصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه".

إن الغالب الأعم في الوثائق الوقفية في المملكة أنها لا تتضمن نصوصاً تُتيح الاستثمار، ولم تسلم حتى الوثائق الحديثة جداً، والمقصود بها الوثائق التي كتبت خلال عام (1437هـ/2016م)، حيث يذكر تقرير لجنة الأوقاف بغرفة الشرقية (2018م) أن (36.9%) من الأوقاف المسجلة في العام (1437هـ) لم تُخصص جزءاً من غلّة الوقف للاستثمار، وهذا ما يحرم الوقف من زيادة أعيانه، وبالتالي زيادة عدد المستفيدين من الغلة، وحرمان الواقف من تعظيم الأجر والمثوبة له بتنوع وقفه وشموله لأكثر عدد ممكن من المستفيدين. ويرى (اصبيحي، 2015م، ص 17)، أنه يمكن اعتبار الاستثمار شرطاً ضمنياً للأوقاف ولو لم يذكره، لأن قصد الواقف أن ينفع الموقوف عليه، والاستثمار يزيد من نفعهم، وبالتالي يحقق قصد الواقف بدرجة أكبر، وقصد الواقف أن تدوم صدقته، والاستثمار من أبواب دوامها، إلا إذا كان الواقف وضع شرطاً صريحاً بعدم الاستثمار، وقسمة الغلة كلياً على الموقوف عليهم فحينئذ يوفى بشرطه. بل يرى (الصقيّه، 1434هـ، ص 118) أكثر من ذلك وهو: أنه حتى لو اشترط الواقف في الوثيقة الوقفية عدم الاستثمار من غلة الوقف، فلا

على الاحتياجات الدينية والاجتماعية وعدم شمولها لقطاعات عامة أخرى مما يحد من تأثير الوقف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعدم استهداف البرامج لأهم الاحتياجات وتركزها فقط على المساعدات الخيرية.

كما تتصف الوثائق الوقفية بغياها عن تحقيق التوازن بين المنفعة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية للوقف، وأحياناً يسمى العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي، ويقصد بذلك إلى أين تميل كفة الوقف أي إلى تنميته وتثميته، أم إلى الصرف من الغلة للمستفيدين فقط. وهي معادلة حرجة نتائج غلبة إحداها على الأخرى وخيمة. لأن التركيز على المنفعة الاقتصادية أي تزايد دخله ورصده دون صرف اجتماعي يتناسب مع ريع الوقف يؤدي إلى خروج الوقف عن أساسه، وفلسفته وهو فيضان خيراته على المجتمع وعلى الفئات المراد لها أن تنتفع من الوقف، كما أن رجحان المنفعة الاجتماعية في تلك المعادلة يعني زيادة حجم الاستهلاك والإهلاك لأصل الوقف حتى وإن كانت تعني زيادة الرفاه الاجتماعي ظاهراً ومؤقتاً، إلا أنها تعمل بالضرورة على ضعف المنفعة الاقتصادية وفي ذلك خطر على بقاء دوام غلة الوقف فضلاً عن بقاء أصله، وكما يرى (بن بيه، 1426هـ، ص 76) أن تحقيق "هذه المعادلة بين ديمومة الوقف وتحقيق أفضل ريع، وعائد، وفائدة للوقف يجب أن توضع نصب أعين الأطراف المسؤولة عن شئون الأوقاف".

كما يجب عدم تركها راجعة لتخمينات الواقف التي غالباً ما تكون قائمة على غير مستند علمي صحيح، بل اجتهادات محضة وشواهد الحال تحكي ذلك بكل تفصيل، فكم من الأوقاف كانت غلتها كبيرة جداً، ومصارفها محدودة جداً (نووعاً وكماً)، مما أوجد إشكالاً في تراكم الأرضة دون وجود استثمارات للمتبقّي من الغلة، إما بسبب عدم وجود الحاجة للزيادة في الأعيان الوقفية

نظارة أو إدارة مؤسسية يفوق بمراحل النظر الفردي من حيث إصابة الرأي، وبعد النظر وشمول الرؤية وتقدير المآلات، وبخاصة حينما يكون المجلس من تخصصات متعددة، وعدم انحصارها في تخصص واحد أو مجال مهني واحد، "فكوننا نكل الأوقاف إلى أفراد، أو إلى القضاة، فهذا مُضعف للوقف، مُوقف لمصالحه، لارتباطه بأشخاص، يزول بزوالهم، ويضعف بضعفهم، بخلاف المؤسسات القائمة على نظم كاملة لا تتغير وتتبدل بتبدل الأفراد .. ثم إن العصر الذي نعيش فيه عصر المؤسسات، فما اتصل بها دام وازدهر، وما انفصل عنها زال وانقطع" (النجران، 2018م، ص 147).

كما يؤكد ذلك (الفوزان، 1434هـ، ص 159) برأي جازم من واقع خبرته وتعامله مع الأوقاف وقضاياها، بقوله: "لا شيء أنفع في النظارة على الأوقاف - لكي تحفظ أعيانها، ويتضاعف ريعها، ويصرف في مصارفه الشرعية -، من تعيين مجلس نظارة مكون من ثلاثة أشخاص وأكثر بحيث يكون الرأي جماعياً، ورأي الجماعة أكثر سداداً من رأي الفرد، .. وهذه نصيحة لكل من لديه وقف خيري عام أو خاص، وهي نتيجة خبرة ومعاناة في هذا المجال".

إن مما لا شك فيه أن من الأسباب التي أضعفت الوثائق الوقفية تمثل في: تركيز المصارف في مجال واحد، وعدم وجود توازن بين تحقيق المنفعة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية للوقف، وضعف تثير الوقف لتعظيم منفعته، وغلبة النظارة الفردية على الأوقاف بما يكتنف ذلك من قصور إداري واستثماري ونفعاً، راجعاً بدرجة كبيرة إلى كون الوثائق الوقفية تكتب بشكل فردي، ويُفسر (كامل، 1424هـ، ص 25) سبب ذلك بوجود "جهل عند وضع شروط الوقاف من البداية حيث يكون الوقاف بخبرته الفردية تحت ضغط الخوف من ظروف أحاطت به وظن أنها ستوجد إلى الأبد فجعلها تتحكم في شروطه إلى

يُلْتَفَت إلى هذا الشرط وبالتالي يحق للناظر أن يستثمر من غلة الوقف ما لم يكن هذا الاشتراط من الواقف درءاً لمفسدة راجحة. وعلى كل حال فإن هذا الرأي لا يُعمل به في محاكم المملكة، لوجود "تشدد" في الالتزام بشروط الواقف. وقد يحتاج هذا الرأي إلى فتوى مجمعية وتطبيق عملي على أرض الواقع مطمئن للحفاظ على الوقف، حتى يُكتب له الانتشار، كما حصل في كثير من النوازل الوقفية الفقهية⁽³⁾.

ومما يؤخذ حتى على الأوقاف التي وجد أن الاستثمار فيها مُتاح أنها تنحى إلى الاستثمار في مجالات محدودة، فهي تتجه إلى العقار بالدرجة الأولى، حيث بلغت النسبة في إحدى الدراسات (63%) من جملة الاستثمار في أكثر من عشرة أوقاف من كبرى الأوقاف في المملكة العربية السعودية، يلها الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة (20%) (الزميع والحسيني، 2017م، ص 202). وهذا التوجه الاستثماري المُنحصر في العقار غالباً عائد إلى غلبة النظارة الفردية التي سنتحدث عنها في الفقرة الآتية.

أما في شكل النظارة فقد أظهر تقرير لجنة الأوقاف بغرفة الشرقية (2018م) أن النظارة الفردية تسيطر على ما نسبته (72.9%) من جملة الأوقاف، وهذه المرحلة من مسيرة الأوقاف التاريخية تتطلب من الناظر معرفة أسس العمليات الإدارية، وهي: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، وتختلف درجة هذه المعرفة باختلاف حجم الوقف، وهذه المتطلبات تؤكد وجود (نظارة جماعية)، فمما لا شك فيه أن نتائج النظر الجماعي من خلال مجلس

(3) سبق لمندى قضايا الوقف الفقهية الرابع الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف عام 1430هـ/2009م تناول هذه المسألة حين الحديث عن موضوع الاستبدال وأجازت الأمانة الاستثمار بأموال البذل إذا اقتضت الضرورة الشرعية ذلك في حال نص الواقف على عدم الاستبدال، ووضعت شروطاً متشددة جداً لهذه الصورة.

مجلس نظارة يرأسه الواقف نفسه طالما كان قادراً، ويضم المجلس أحد عشر عضواً، خمسة منهم من أبناء الواقف وأبناء أبنائه، وستة من غير ذرية الواقف ومن غير عصبته، ومن غير ذوي رحمه أو من تربطهم به مصاهرة، وثلاثة من هؤلاء الستة يكونوا من أهل العلم الشرعي.

وقد وضعت الوثيقة فقرة تفصيلية تتيح لمجلس النظارة أن يُنعي الوقف بما لا يزيد عن ثلث صافي الغلة، وأذنت له أن تكون تنمية الأوقاف باستثمارها وتطويرها وتشغيلها، أو بإضافة أصول جديدة، أو بزيادة نصيبها في مشروعات قائمة أو في أسهم شركات، كما ترك لمجلس النظارة أن ينقص عن الثلث بما يراه محققاً للمصلحة. وليس هذا فحسب، بل أذن للمجلس أن يكون احتياطي للعمل الخيري إذا لم تستغرق المصارف ما خُصص لها من الغلة أو تعذر الصرف عليها، ويُستثمر ذلك الاحتياط بشكل آمن قصير المدى، وإذا بلغ الاحتياط نسبة معينة حددها الواقف، جاز استثمار الفائض بشكل دائم طويل المدى ضمن استثمارات الوقف، ونجد هنا أن الواقف وضع لكل احتمال تصرف يتخذه المجلس ولم يترك المجلس في حرج فقهي، أو نظامي أو قانوني، وهذا يتكرر في معظم فقرات الوثيقة الوقفية.

وبعد ذلك سردت الوثيقة مصارف غلة الوقف وبدأها بإصلاح ما خرب من الأوقاف وتجديد ما يحتاج إلى تجديد وصيانة، وقد حددت الوثيقة أكثر من خمسة عشر مصرفاً رئيساً ويتفرع عن كل مصرف عدد من المصارف الفرعية، ومن ذلك على سبيل المثال هذا المصرف: (تعليم القرآن الكريم وطباعته والعناية به وتوزيعه، ونشره بجميع الوسائل، ودعم حلقاته ومدارسه، وتشجيع حافظيه ومعلميه)، ولم تكتفِ الوثيقة بعبارة (تعليم القرآن) فقط

الحد أن بعضهم قد كتب مثلاً (لعن الله من يغير في هذا الوقف أو يبدله).

إن هذه الرؤية الفردية في كتابة الوثيقة الوقفية، والتصرف في إدارة الوقف من خلال ناظر واحد، يمثل بعداً حقيقياً عن الاستفادة من المعطيات التنموية المتاحة للاحتياجات التنموية للمجتمع، والبعيدة عن الفكر التنموي الجمعي، وتجعل الإشكال يستمر بطبيعة الحال ليمتد إلى ضعف طرق الاستثمار لما يفضل من غلة الوقف، وأدوات ذلك الاستثمار، وكذلك تطويره بتطور مصارفه وثمار ما زاد من غلته، ويحرم المجتمع من الوصول إلى ما يُعرف بالأوقاف المُستدامة التي تعني تحقيق المنفعة الاقتصادية دون الإضرار بالمنفعة الاجتماعية للوقف.

5- نموذج معاصر للوثيقة الوقفية المنشودة

لعل من المناسب في هذا السياق الإشارة إلى نموذج عملي معاصر لوثيقة وقفية بُدِل في صياغتها، وتحسينها، وتطويرها جهداً كبيراً، حيث استمر التطوير عدة سنوات لأن الواقف (الشيخ/ سليمان بن عبدالعزيز الراجحي) لازال على قيد الحياة وقد اشترط أن يكون صك الوقفية قابلاً للتطوير مع ما يستجد من ظروف وتطورات مادام على قيد الحياة، ثم بعد الوفاة تنتقل المهمة إلى مجلس النظارة، وهذا الوقف تصل قيمته إلى قرابة (60) مليار ريال بما يعادل (16) مليار دولار تقريباً، ويتكون الوقف من عدد من الشركات الزراعية، والصناعية، والحيوانية، والعقارات والأسهم، وفي هذه الوثيقة الوقفية مادة علمية ثرية في المجال الوقفي، والاجتماعي، والتنظيمي، بما تستحق به أن تُفرد بدراسة مستقلة⁽⁴⁾، وقد أقام الواقف على الوقف

(4) التزاماً بمحدودية الكتابة في هذه المداخلة يمكن الرجوع لكامل الوثيقة الوقفية في الكتاب الصادر عن أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي،

ذلك كل ثلاث سنوات" (أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، 1437هـ، ص 86).

ولتحقيق مزيداً من الضبط أنشأ الأوقاف مؤسسة خيرية خاصة في عام (1421هـ/2001م) باسم (مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية) مسجلة رسمياً في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومستقلة إدارياً عن الوقف وبمجلس إدارة مستقل، فأصبحت بمثابة الذراع الرئيسي لصرف الجزء الأكبر من غلة الأوقاف (أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، 2016م، ص 29).

6- نحو تحقيق دور أكبر للوقف في المملكة العربية السعودية

منذ أكثر من عشر سنوات توقع العديد من الباحثين أن تكون المملكة العربية السعودية الدولة الأولى بين الدول الخليجية التي ستبدأ الإصلاح الاقتصادي والتنموي، بحكم الانخفاض في موارد البترول، والتزايد المطرد في النمو السكاني، مما سيجعل من الصعب الاستمرار في تقديم نفس مستوى الرعاية الشاملة للجميع وبلا توقف، وهذا سيكون بنقل الخدمات الاجتماعية وبقية الخدمات من الكاهل الحكومي إلى الكاهل المدني، وتتفرغ الحكومة تدريجياً إلى دورها التنظيمي والرقابي بعد أن كانت تلعب كل الأدوار (أبو النصر، 1430هـ، ص 401).

وقد كان ذلك بالفعل، ففي العام المنصرم بدأت المملكة العربية السعودية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك وفق رؤية المملكة 2030م، وبرنامج التحول الوطني (2020م) بنسخته الأولى، والثانية، فقد بدأ واضحاً جداً من خلال تلك البرامج أن الدولة تريد التخفيف من تبعات برامج الرعاية الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، بتخصيصها وتسليمها إلى القطاع الخاص، أو القطاع الثالث، ومنها الأوقاف بطبيعة الحال لتنفيذ تلك

كما في بعض الوثائق الوقفية، وبالتالي قد يتحرج مجلس النظارة من الصرف على الأعمال الأخرى المساندة لتعليم القرآن كما ورد في نص الوثيقة السابق، وهذا التفصيل يُمكن مجلس النظارة من التوسع في تفرعات المصرف بحسب الحاجة في كل وقت أو مكان. وهكذا يتكرر هذا الأسلوب في كل مجال من المجالات فيذكر المصرف الرئيسي وتفرعاته تفصيلاً ويُختم بما يُتيح التوسع في المجال ذاته.

وبعد ذلك تحدثت الوثيقة عن مجلس النظارة وكيفية تكوينه، ومهامه، وضوابط عمله، واختصاصاته، ومكافآت أعضائه، وكيفية اتخاذ القرار فيه في تفصيل دقيق، وفي فقرة مستقلة تحدثت الوثيقة عن تعارض المصالح بالنسبة لأعضاء مجلس النظارة، في سبع فقرات تفصيلية. كما تناولت الوثيقة آلية التعامل مع الأوقاف نفسه، فيما لو ظهرت عليه علامات الضعف المؤثرة في أهليته، وكيفية انتقال رئاسة مجلس النظارة منه لأحد أعضاء المجلس.

وقد حاولت الوثيقة وضع معادلة للتوازن بين المنفعة الاجتماعية والمنفعة الاقتصادية، حيث ورد ضمن مهام مجلس النظارة الآتي: "على مجلس النظارة التأكد من قدرة الشركة القابضة⁽⁵⁾ على الوفاء باحتياجات مصارف الوقف على المدى القصير والبعيد وبشكل منتظم والتأكد كذلك من أن استثمارات الشركة القابضة تحقق توازناً بين العائد النقدي والنمو بالنسب المقبولة في السوق بحسب الزمان وأن النمو في أصول الشركة القابضة التي تملكها بشكل مباشر أو من خلال الشركات التابعة التي تشترك بها لا يغلب على معدل الاتفاق في العمل الخيري، ويتم تقييم

(5) أسس الأوقاف في عام 1432هـ (شركة قابضة للأوقاف) سُجل باسمها كل ما حُصص من أصول هبة للشركة القابضة التابعة للأوقاف وتشمل عقارات وأراضي، وشركات تابعة، واستثمارات في حصص رؤوس أموال شركات، إضافة إلى استثمارات الأسهم في سوق المال السعودي (أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، 2016م، ص 32)

7- خطوة عملية

إن المتأمل في الساحة الوقفية عامة في وقتنا الحاضر، وكما تظهره كثير من الدراسات وشواهد الحال لا يخفى عليه عدم قدرة كثير من الواقفين - كأفراد - على التحديد بدقة لمواطن الاحتياج للمجتمع بشكل عام، أو انحصار الواقف في واقعه الجغرافي والزمني المحدود، ولا يمكن تغطية مثل هذا الخلل إلا من خلال فرق عمل ذات نظرة شمولية ومتحررة من الواقع الجغرافي المكاني، والزمني الضيق، إضافة إلى التطور العلمي الذي يفرض مشاركة مختلف التخصصات لتحديد هذه الاحتياجات بناءً على أسس علمية تتواءم والتقدم العلمي الذي هيا رصيماً وافراً من الإحصاءات مما يجعل الكثير من التوقعات تتحقق بالفعل مع مرور الزمن فحاجة الواقفين للإرشاد في هذا المجال قائمة ومتجددة بتطور المجتمع وتنوع احتياجاته، ومن هنا فلا بد أن تضع الدولة خطة اقتصادية تراعي حاجات المجتمع، وأن تستقطب الخبراء بمختلف تخصصاتهم لذلك، حتى إذا تم إعداد هذه الخطة، - ومن ذلك الخطط الخمسية للدولة -، عرضت هذه المشاريع على أثرياء الأمة بتكلفتها والمردود المرجو منها من خلال محاضن وقفية ترعى الصياغات الوقفية وتساعد على كتابتها.

ويمكن أن يكون هذا من خلال مراكز علمية موثوقة تستند في دراساتها وتوقعاتها على الإحصاءات، والمسوح الميدانية، والدراسات الاستشرافية للمستقبل من خلال التعرف على الواقع وإمكاناته، والمستقبل وحاجاته، كما ينبغي توسعة النظر ومداه إلى الآلية المقترحة لتحقيق النفع الأكبر من الوقف تكون من خلال كتابة الوثيقة الوقفية بشكل مُحكم متضمنه كيفية إدارة الوقف وشكل النظارة مع طرح الأوجه الجديدة من المصارف التي يحتاجها

البرامج، وإدارتها، وتطويرها. ولقد حرصت رؤية 2030م على تعظيم دور الأوقاف باعتباره الممول الأكبر والمُستدام لقطاع العمل الأهلي، والخيري، وغير الربحي في المملكة، حيث ألزمت الرؤية نفسها في معرض الحديث عن تطوير القطاع الثالث في المملكة بأنها ستعمل على تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، ومراجعة الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك. وأنها ستعمل على تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي، من خلال إسهام نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف في تمكين القطاع غير الربحي من التحول نحو المؤسسية. (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016م، ص: 69-73)

كما ورد في برنامج التحول الوطني (2020م) في نسخته الثانية الإشارة إلى تحقيق التكامل بين القطاع غير الربحي، والهيئة العامة للأوقاف، لزيادة أثر القطاع غير الربحي اقتصادياً. ولا شك أن من الخطوات العملية لتحقيق هذا التكامل تكليف وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف، فقد يكون هذا من مرامي دمج القطاعين (التنمية الاجتماعية) و (العمل) في وزارة واحدة باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووضع المسؤول الأول عن التنمية الاجتماعية هو المسؤول الأول عن الأوقاف في المملكة، بحيث تسهل عملية التنسيق بين القطاعين، (السدحان، 2018م).

إن كل هذه المحفزات المرحلية، وإقبال الدولة لتعظيم دور الوقف يؤكد ضرورة الارتقاء بمنظومة الوقف الذاتية من الداخل لتواكب تلك المرحلة الذهبية لتطوير الأوقاف، تزامناً وتحقيقاً لتعهد الدولة بتنظيم ما يخصها بشأن الأوقاف، من حيث التنظيم، والتشريع، والتمكين، والتطوير المؤسسي.

وهناك عدد من الاشتراطات الضرورية لنجاح مثل هذا المركز أو المراكز التي سوف تتخصص في مساعدة الواقفين على صياغة وثائقهم الوقفية، ومن ذلك على سبيل المثال:

(1) أن يتمتع ذلك المركز باستقلالية إدارية ومالية، بعيداً عن التشكيلات الإدارية الرسمية أو الأنظمة الحكومية، حيث سيكون ذلك أدعى للثقة في نصائحه والقبول العام لدى الواقفين وأهل الخير، ذلك أن التجارب أثبتت أن تطاول ولاية الدولة إلى كثير من الأنشطة الفردية

المجتمع بشكل أكبر سواء كانت من الاحتياجات التي تعمل على تحقيق إشباعات مباشرة للمجتمع أم كانت من الاحتياجات التي تكون منفعتها بشكل غير مباشر وعلى أماد طويلة، وكل ذلك يمكن تحقيقه من خلال وجود مركز أو مراكز للأوقاف، تتمثل فكرته في القيام برصد احتياجات المجتمع مستفيدة لتحقيق ذلك من الدراسات المسحية وخطط التنمية السنوية أو الخمسية، وتسويق هذه الاحتياجات - باعتبارها منتجا كأي منتج تجاري - على الواقفين ويكون من باب الإرشاد لهم وليس فيه أي بعد إلزامي وهذه مسألة مهمة جداً - عدم الإلزام - ينبغي التنبيه لها حتى لا يتحول المشروع إلى عامل طرد بدلاً من جعله عامل جذب للأوقاف الجديدة في نوعها وكميتها، فلقد أثبتت التجارب أن التحكم في إرادة الواقف وقطع العلاقة بينه وبين وقفه من أسباب انصراف الناس عن هذا الجانب من الخير.

ويتوقع من هذا المركز أن يكون ذا أفق واسع في اقتراح شكل النظارة، وآليات عملها وترتيبها الإدارية، وحوكمتها، وتحقيق التوازن المطلوب بين المنفعة الاقتصادية للوقف والمنفعة الاجتماعية له، أو ما يُسمى مقياس (العائد الوقفي) ويقصد به المواءمة بين متطلبات حُسن استثمار أعيان الوقف وبين حاجات التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة، وهذا سيؤدي إلى ظهور صيغ جديدة للوقيات مبنية على أسس علمية تستمر آثارها عقوداً طويلة قادمة، وزيادة مساحة الأوقاف كمّاً وكيفاً على خارطة المجتمعات الإسلامية، وطرح مجالات جديدة لمصارف الوقف، ومن ثمّ سد الكثير من احتياجات المجتمع مما عجزت الحكومات عن تنفيذها.

(4) حضور الدولة في هذا المجال يجب ألا يتجاوز التنظيم العام والترخيص وفق اشتراطات أساسية، ومن ثمَّ الإشراف، والمتابعة لكيلا تقع تجاوزات شرعية، أو قانونية، وتجاوز الدولة لهذا المستوى الإداري في منظومة عمل هذه المكاتب يضرُّ بمستقبل المكاتب ومصادقيتها، ويُضعف دورها التطويري المنتظر.

وبحسب دراسة نشرتها (لجنة الأوقاف بغرفة الشرقية 1436هـ) تبين أن في المملكة العربية السعودية قرابة خمسة عشر مكتبًا تقوم بصياغة الصكوك والوثائق الوقفية، ولا شك أن هذه ظاهرة إيجابية تساعد في تسريع تفعيل الدور التنموي للأوقاف، والاستفادة من الأوقاف الجديدة لتوجيهها نحو المسار التنموي الذي تتطلبه المرحلة وينتظره المجتمع، لتعود المؤسسة الوقفية قائداً للعمل التنموي الذي يتدارك النقص الخدمي هنا وهناك، ويسد الثغرات الناتجة عن تضائل دور دولة الرفاهية، ولكن لكي تحقق هذه المكاتب المرجو منها لا بد أن تراعي النقاط الأربعة الآتية الذكر، من حيث استيعاب فريق صياغة الوثائق لكل التخصصات الأساسية لاستشراف المستقبل، إلا أن الملاحظ غلبة التخصص الشرعي على هذه المكاتب وفي عملها، والتخصص مطلوب ومهم لعمل هذه المكاتب، بل أساس، ولكن غياب التخصصات الأخرى يُضر بالصياغة المتقنة للوثيقة الوقفية.

8- الخاتمة

إن مما يؤكد النظرة التفاؤلية لهذا المشروع الحضاري (الوقف) وإعادة دوره التنموي الفاعل في المجتمعات المسلمة حاضراً ومستقبلاً ما يمتلكه هذا المشروع من

أدى إلى وجود قطيعة سياسية واجتماعية وفكرية بين الدولة والأفراد، ودفع بالافراد إلى النأي بأنفسهم عن المساهمة في الأعمال التي تبادر إليها الدولة أو التي تكون لها ولاية عليها أو وجود فيها. (النجار، 1427هـ، ص175).

(2) أن يكون لدى تلك المكاتب التنوع العلمي في التخصصات، التي تساعد على إعداد الوثيقة الوقفية المتقنة، والمُحكمة، فلا بد من وجود المتخصص: الشرعي، والقانوني، والاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والتعليمي، والإحصائي، ومن لديه استشراف للمستقبل، بحيث تكون صياغة الوثيقة الوقفية صياغة جماعية ذات بعد شمولي استشرافي للمستقبل، وصياغة قانونية محكمة تتضاءل فيها احتمالات التفسير لمحتواها، ويقل فيها تفاوت الإفهام أو التأويلات لبنودها، بالإضافة إلى ضبط المصارف وتوجيهها نحو المسارات التنموية اللازمة للمجتمع حالياً وما يتوقع خلال عقود قادمة، وفق تدرج الأولويات المعروف: الضروريات، ثمَّ الحاجيات، فالتحسينات، وجعل النظارة على الوقف جماعية وليست فردية، وفتح المجال لمجلس النظارة لكي يستثمر وينمي الوقف، ليعظم المصلحة للمستفيدين ويحقق تعظيم الأجر للواقف، ويُفوض في موضوع الصيانة أو الاستبدال بحسب المصلحة التي يراها مجلس النظارة ... وغيرها من الأمور الأساسية التي تضمن إطالة عمر الوقف وزيادة منفعته.

(3) ضرورة ألا تشارك تلك المكاتب الاستشارية، أو أحد منسوبيها أو مستشاريها في مجالس النظارة المقترحة لأي وقف يقوم المكتب بصياغة وثيقته الوقفية، وذلك لضمان سياسة عدم وجود تعارض للمصالح، وبالتالي تفقد هذه المكاتب مصادقيتها في السوق الوقفية، ويضمحل أثرها ويتناقص دورها، بسبب عزوف الواقفين عنها.

مرتكزات أساسية، ومن ذلك: التعاطف الشعبي، وإقبال عامة المسلمين عليه بمختلف مستوياتهم العلمية والاقتصادية وبمختلف صوره والحرص على تقديم ما ينفعهم لأخوتهم، وبعد مماتهم. إضافة إلى المرونة الفقهية لأحكامه؛ حيث لم يرد نص محدد بخصوصها في الكتاب ولا في السنة، فالذي ورد حكم إجمالي عام، أما تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه الإسلامي فهي اجتهادية. كما يمتلك الوقف المؤهلات الكاملة والصيغ الشرعية والقانونية لاستقلاله عن النظم الحكومية والتعقيدات الإدارية، ذلك أن الوقف بمجرد إنشائه أصبح له شخصية اعتبارية مستقلة. وأخيراً قدرته على تغطيته لجوانب يحتاجها المجتمع لا تغطيها الدول في الغالب، وبخاصة الجوانب: الاجتماعية، والصحية، والتعليمية. فمن هذه

السمات التي يمتاز بها الوقف يجعل المستقبل مُنصباً بنظرة تفاؤلية نحو إعادة الدور المعتر والمكانة اللاتقة به في مسيرة الحضارة الإسلامية، ولكن هذه العودة مشروطة بإعادة النظر في كيفية تعامل الواقفين مع أوقافهم، وإدارتها وثمارها وصرف غلتها، عبر صياغة مُحكمة للوثائق الوقفية، تُضبط فيه المنظومة الوقفية بدءاً من الإيقاف، وتشكيل مجلس نظارة، ومروراً بصرف الغلة، وانتهاء بتمير الوقف وزيادته، ويكون هذا عبر مكاتب مستقلة ذات خبرة: شرعية، وإدارية، وقانونية، واجتماعية، واقتصادية، واستشرافية للمستقبل. وهذه الخطوة التطويرية المطلوبة من داخل الكيان الوقفي، تسير جنباً إلى جنب مع مطالبة الدول بالتشريعات الحامية للوقف، والتنظيمات المطمئنة للواقفين لكي نضمن نجاحه بإذن الله.

المراجع

المراجع العربية

السدحان، عبدالله (2018م) *العمل الخيري المنظم في المملكة العربية السعودية: بداياته ومستقبله*، بحث غير منشور.

الصقيّة، أحمد (1434هـ) *استثمار الأوقاف: دراسة فقهية تطبيقية*، ط1، الدمام، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي.

غانم، إبراهيم (1419هـ) *الأوقاف والسياسة في مصر*، ط1، القاهرة، دار الشروق..

الفوزان، عبدالعزيز (1434هـ) *مسؤولية الدولة في حماية الأوقاف*، مجلة العدل، العدد 58، الرياض، المملكة العربية السعودية، وزارة العدل، ص ص: 109-160.

كامل، عبدالعزيز (1424هـ)، *خواطر في العمران*، ط1، (د.ن.).

اللاحم، صالح (1423هـ) *أسباب انحسار الإيقاف في العصر الحاضر*، بحث مقدم في ندوة (الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

لجنة الأوقاف بغرفة الشرقية (1436هـ)، *الشراكة في مجال الأوقاف*، ط1، الدمام، المملكة العربية السعودية، الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية.

لجنة الأوقاف بغرفة الشرقية (2018م)، *تقرير اقتصاديات الأوقاف*، ط1، الدمام، المملكة العربية السعودية، الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية.

مسلم، مسلم (1421هـ) *صحيح مسلم*، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار السلام.

النجار، عبدالله (1427هـ) *ولاية الدولة على الوقف: المشكلات والحلول*، بحث مقدم إلى (المؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

النجران، سليمان (2018م) *الوقف النذري: مقاصده، ووسائل إصلاحه*، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، مركز الاستثمار الأمثل.

النمري، عبدالله (2016م) *نظام الهيئة العامة للأوقاف ودورها المرتقب*، بحث منشور في المؤتمر الإسلامي للأوقاف، الغرفة التجارية بمكة المكرمة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

أبو النصر، محمد (1431هـ) *اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاه*، ط1، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.

اصبيحي، عبدالرزاق (2015م) *إدارة واستثمار موارد الأوقاف.. الإشكالات والتحديات*، مجلة أوقاف، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، العدد 29، ص ص: 13-35.

أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي (2016م) *الشيخ سليمان الراجحي: قصته مع الأوقاف*، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، أوقاف سليمان الراجحي.

البخاري، محمد (1421هـ) *صحيح البخاري*، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار السلام.

بن بيه، عبدالله (1426هـ)، *إعمال المصلحة في الوقف: سبيل الاستثمار الناجح للأوقاف ومضاعفة أجور الواقفين*، ط1، بيروت، لبنان، مؤسسة الريان.

الحنين، محمد (2018م) *الولاية والنظارة المؤسسية على الوقف*، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.

الحوارني، ياسر (2010م) *المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية*، بحث مقدم إلى الندوة الدولية الأولى لمجلة أوقاف، الكويت الأمانة العامة للأوقاف.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (2016م) متوافرة على الرابط: <http://vision2030.gov.sa/ar>

الزرقاء، مصطفى (1419هـ) *أحكام الأوقاف*، ط1، عمان، دار عمار.

الزميع، تركي. الحسيني، عامر (2017م)، *الأوقاف في المملكة العربية السعودية: تعزيز الاستدامة والاستثمار في المجتمع*، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والتواصل المعرفي.

الزيد، عبدالله (1420هـ) *الواقع المعاصر للأوقاف في المملكة العربية السعودية وسبل تطويرها*، بحث منشور في ندوة (مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية)، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مكة المكرمة.

Translation of Arabic References

- Abu al-Nasr, Muhammad.** (1431H). *Ighthiraab al-Ri'ayah al-Ijtima'iyyah fi Mujama' al-Rifah* (Exploitation of Social Welfare in Welfare Societies). Cairo, Egypt: al-Maktab al-Jami'i al-Hadith.
- Asbihi, Abdul Razzaq.** (2015). *Idarah wa Istithmaar Mawarid al-Awqaf: al-Ishkalat wa al-Tahaddiyyat* (Management and Investment of Endowments' Resources: Problems and Challenges). *Awqaf Journal*, Kuwait, The General Secretariat of Endowments, 29, pp. 13-35.
- Awqaf Sulaiman bin Abdul Aziz al-Rajhi.** (2016). *al-Shaikh Sulaiman al-Rajhi: Qissatuhu Ma'a al-Awqaf* (Shaikh Sulaiman al-Rajhi's Story with Endowments). Riyadh, KSA: Author.
- al-Bukhari, Muhammad bin Isma'il** (1421H). *Sahih al-Bukhari* (The Authentic Narrations by al-Bukhari). Riyadh, KSA: Darussalam.
- Bin Bayyah, Abdullah.** (1426H). *I'maal al-Maslahah fi al-Waqf: Sabeel al-Istithmaar al-Najih li al-Awqaf wa Mudha'afat Ujoor al-Waqifeen* (Implementation of Benefit (Maslahah) Regarding Waqf: A Successful Avenue for the Investment of Endowments as well as Increasing the Rewards of Donors). Beirut, Lebanon: Mu'assat al-Rayyan.
- al-Haneen, Muhammad.** (2018). *al-Wilayah wa al-Nazarah al-Mu'assasiyyah 'Ala al-Waqf* (The Institutional Accountability and Jurisdiction Over Waqf). Riyadh, KSA: Mu'assat Sa'ee li Tatweer al-Awqaf.
- al-Hawrani, Yasir.** (2010). *Al-Mushkilat al-Mu'assasiyyah li al-Waqf fi al-Tajribah al-Islamiyyah al-Tarikhiyyah* (The Institutional Problems of Waqf in Historical Islamic Experience). Paper presented at the 1st International Conference for the Awqaf Journal, The General Secretariat of Endowments, Kuwait.
- al-Kharayyif, Rashood.** (1431H). *Mu'jam al-Mustalahat al-Sukkaniyyah wa al-Tanmawiyyah* (A Glossary of Population and Developmental Terms). Riyadh, KSA: Mu'assasat al-Malik Khalid al-Khayriyyah (King Khalid's Charitable Organization).
- Government of KSA.** (2016). *Ru'yat al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Saudia 2030* (KSA's Vision 2030). Retrieved from: <http://vision2030.gov.sa/ar>
- al-Zarqa, Mustafa.** (1419H). *Ahkam al-Awqaf* (The Provisions of Endowments). Amman, Jordan: Dar 'Ammar.
- al-Zamee', Turki, & al-Husaini, 'Amir.** (2107). *al-Awqaf fi al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah: Ta'zeed al-Istidamah wa al-Istithmaar fi al-Mujtama'* (Endowments in Saudi Arabia: Enhancing Sustainability and Investment in Society). Riyadh, KSA: Markaz al-Buhooth wa al-Tawasul al-Ma'rifi (Center for Research and Educational Communication).
- al-Zaid, Abdullah.** (1420H). *al-Waqi' al-Mu'asir li al-Awqaf fi al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah wa Subulu Tatweerih* (The Contemporary Status of Awqaf in the Kingdom of Saudi Arabia and Avenues for its Development). Paper published in the Conference on The Importance and Impact of Waqf on Advocacy and Development, Makkah, KSA. Makkah, KSA: Wazarat al-Shu'oon al-Islamiyyah wa al-Awqaf wa al-Da'wah wa al-Irshad (The Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Advocacy and Guidance).
- al-Sadhan, Abdullah.** (2017). *al-Ri'ayah al-Ijtima'iyyah fi al-Duwal al-Khalijiyyah min al-Irtibak ila al-Ibtikar* (Social Welfare in the Gulf States from Confusion to Innovation). Paper presented at the Seventh International Conference of the Faculty of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.
- al-Sadhan, Abdullah.** (2018). *al-'Amal al-Kahiry al-Munazzam fi al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah: Bidayaatuhu wa Mustaqbaluhu* (Organized Charity Work in the Kingdom of Saudi Arabia: Its Beginnings and Future). Unpublished manuscript.
- al-Saqiyyah, Ahmad.** (1434H). *Istithmaar al-Awqaf: Dirasah Fiqhiyyah Tatbeeqiyyah* (Investing of Endowments Proceeds: An Applied Islamic Jurisprudential Study). Dammam, KSA: Dar Ibn al-Jawzi.
- Abdullah, Tariq.** (2015). *Nahwa Istiratiyyah Mutakamilah li al-Istithmarat al-Waqfiyyah: Muqarabah Ijtima'iyyah* (Towards an Integrated Strategy for Endowment Investments: A Social Approach). *Awqaf Journal*, Kuwait, The General Secretariat of Endowments, 29, pp. 36-61.
- Ghanim, Ibrahim.** (1419H). *al-Awqaf wa al-Siyasah fi Misr* (Endowments and Politics in Egypt). Cairo, Egypt: Dar al-Shurooq.
- al-Fawzan, Abdul Aziz.** (1443H). *Mas'oliyyat al-Dawlah fi Himayat al-Awqaf* (The Responsibility of the State in the Protection of Endowments). *The Justice Journal*, Riyadh, KSA, Ministry of Justice, 58, pp. 109-160.
- Kamil, Abdul Aziz.** (1424H). *Khawatir fi al-'Omran* (Thoughts on Societies). (n.p.).
- al-Lahim, Salih.** (1423H). *Asbab Inhisar al-Eiqaf fi al-'Asr al-Hadhir* (The Reasons for the Decline of Endowments in the Present Era). Paper Presented at the Conference on Waqf in Islamic Shariah and its Fields,

- The Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Advocacy and Guidance, Riyadh, KSA.
- The Awqaf Committee at the Chamber of Commerce Eastern Province.** (1436H). *al-Shirakah fi Majal al-Awqaf* (Partnership in the Field of Endowments). Dammam, KSA: Author.
- The Awqaf Committee at the Chamber of Commerce, Eastern Province.** (1436H). *Taqreer Iqtisadiyyat al-Awqaf* (Report on the Economical Aspect of Endowments). Dammam, KSA: Author.
- Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies.** (2016). *Nadwat al-Khurooj min Daf' al-Naft: Aatharuhu al-Iqtisadiyyah wa al-Ijtima'iyyah wa al-Siyasiyyah* (Symposium on Emerging from the Confines of Oil: Its Economic, Social and Political Implications). Series of Scientific Seminars, No. 1, Kuwait University, Kuwait.
- Muslim bin al-Hajjaj** (1421H). *Sahih Muslim* (The Authentic Traditions by Muslim). Riyadh, KSA: Darussalam.
- al-Munawir, Faisal.** (2014, January). *Awdha' al-Ri'ayah al-Ijtima'iyyah wa Subul al-Tatweer fi Duwal Majlis al-Ta'awun al-Khaliji* (The Status of Social welfare and Avenues for Its Development in the GCC Countries).

- Paper presented at the Conference on the Review of the Roles and Functions of the Social Welfare Sector, its Avenues and Policies, The Executive Office of the Council of Ministers of Social Affairs of the GCC Countries, Kuwait .
- al-Najjar, Abdullah.** (1427H). *Wilayat al-Dawlah 'Ala al-Waqf: al-Mushkilaat wa al-Hulool* (The State's Jurisdiction over Endowments: Problems and Solutions). Paper presented at the Second Conference on Endowments in KSA, Umm al-Quraa University, Makkah, KSA.
- al-Najran, Sulaiman.** (2018). *al-Waqf al-Dhurri: Maqasiduhu wa wasa'ilu Islahihi* (The Family Waqf: Its Objectives and Means of Reform). Riyadh, KSA: Markaz al-Istithmar al-Amthal (The Center for Optimal Investment.)
- al-Namiri, Abdullah.** (2016). *Nizam al-Hai'ah al-'Ammah li al-Awqaf wa Dawruha al-Murtaqab* (The System of the General Authority for Endowments and its Expected Role). Paper presented at the Islamic Conference on Endowments, Chamber of commerce, Makkah, KSA.

عبدالله بن ناصر السدحان حصل على الدكتوراه والماجستير في علم الاجتماع، وركز في مساره البحثي على العلاقة بين الأوقاف والمجتمع وأثر كل منهما في الآخر، ونشر عدة أبحاث في هذا، ومنها: (كيف نوجه مصارف الأوقاف لتلبية احتياجات المجتمع)، و(دور الوقف في بناء الحياة الاجتماعية وتماسكها)، و(الآثار الاجتماعية للأوقاف)، و(رؤية مستقبلية لدور الوقف في الاستفادة من الشباب - وقف الوقت نموذجًا)، و(دور الوقف في دعم مؤسسات الرعاية والتأهيل الاجتماعي)، و(الأوقاف وأثرها في دعم الأعمال الخيرية في المجتمع)، و(الاندثار القسري للأوقاف)، و(الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف: المظاهر - الأسباب - العلاج)، و(الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج الأراضي السعودية واقعها وكيفية الاستفادة منها). والسدحان عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لثلاث دورات، وعضو الجمعية الخليجية للاجتماعيين، وعضو الهيئة العلمية لكرسي الأمير سعود بن عبدالمحسن لدراسات العمل الخيري بجامعة حائل. ومحكم معتمد في عدد من الجامعات والمراكز العلمية، ناقش وأشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات السعودية، وتدرج وظيفيًا، وكيلاً مساعدًا للضمان الاجتماعي، ثم وكيلاً للتنمية الاجتماعية ومشرفاً على الجمعيات الخيرية في المملكة، وقد صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد خلال عمله، وكان المسؤول عن ملف الأوقاف في الوزارة، وهو عضو فريق الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي. وممثل الوزارة في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) ويعمل بعد التقاعد المبكر نائباً لرئيس مجلس مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، وهي الذراع العلمي لوقفية سليمان الراجحي، ومستشاراً في بعض الجهات الخيرية والوقفية. البريد الإلكتروني: ansadhan@gmail.com.

The Role of the *Waqf* Declaration in Preserving Developmental Role of *Awqaf*

Abdullah Nasser Al-Sadhan

*Deputy chairman, Governing Board,
Sae for Awqaf development, Riyadh, Saudi Arabia*

ABSTRACT. One of the most critical factors in preserving the developmental role of *Awqaf* is presented in this paper. The *waqf* declaration or document, is considered the governing bylaw which guides the present and future track of *waqf* for years to com. The *waqf* declaration needs to be articulated and written in a very robust and clear language. This paper shows some pitfalls in *waqf* declarations, which are usually phrased and dictated by the " Waqif (waqf's donor)" as an individual, with short sighting for future needs. The importance of phrasing and broadening the language of the declaration to make it robust against mishandling, or misinterpretation by internal or external bodies. Careful articulation of all phrases in the *waqf* declaration requires clear identification of the "substance of *waqf*", the structure of its trustees, beneficiaries, spending policies, and investments strategies. A well written *waqf* declaration, can only be achieved by collective efforts of experts in multidiscipline and interrelated fields like *Shari'ah*, management, legal, social, investment, and futuristic planners. Corrective measures from within the *Waqf* bodies to enhance *waqf* declaration is needed to regain the developmental role of *waqf*, along with other efforts from authorities and waqf regulating bodies.

Keywords: *Waqf*; Social development, Comprehensive development, Collective trustees, Individual trustee, Spending, Investment of *waqf*.